

هكذا من الأصل

٤١٦-٤١٤



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

العدد ١٣٢٨
٤ شوال ١٣٧٦ الموافق ٤ أيار ١٩٥٧
عمان : السبت

الفهرس

صحيفة
٤١٥
٤١٦-٤١٥
٤١٧

اعلان الاحكام العرفية في جميع انحاء المملكة
قرار رقم (٧) صادر عن الديوان الخاص
قرار رقم (٨) صادر عن الديوان الخاص



مطبعة الجيش العربي الاردني

١٦٦٩

٣٧٣

بموجب المرسوم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
والمادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧
والمرسوم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

والمادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧
والمرسوم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

بموجب المرسوم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

بموجب المرسوم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
والمادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧
والمرسوم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

والمادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧
والمرسوم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧



اعلان الاحكام العرفية في جميع انحاء المملكة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١) تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥، التالي:-
بالنظر الى الطوارئ، الخطيرة التي يجتازها البلاد في الظروف الحاضرة مما يعتبر معها ان التدابير والاجراءات القائمة في الوقت الحاضر بموجب قانون الدفاع وفقاً للمادة ١٢٤ من الدستور غير كافية للدفاع عن المملكة واستناداً الى المادة ١٢٥ من الدستور يقرر مجلس الوزراء الاتمسك من جلالة الملك المعظم وفقاً لصلاحياته الدستورية بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ١٢٥ المشار اليها ان تعلن الاحكام العرفية في جميع انحاء المملكة اعتباراً من تاريخ اليوم ١٩٥٧/٤/٢٥.

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/١٠/٢١٠ رقم ٩٥٧/٢/٢٨ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير أحكام المادة التاسعة من قانون ديوان الموظفين وبيان ما اذا كان وضع الموظفين غير المصنفين في وظائف مصنفة يعتبر ترفيعاً يدخل في اختصاص (لجنة ترفيع الموظفين) المنصوص عليها في هذه المادة ام يعد تعييناً من اختصاص (لجنة انتقاء الموظفين) المبجوت عنها في المادة الثامنة المعدلة من هذا القانون.

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٤ رقم ٤٤٤/١٨/١٥ وكتاب وزير المدلية لرئيس ديوان الموظفين المؤرخ ١٩٥٧/٢/١٢ رقم ٨٣٧/١/٢ وتدقيق للنصوص القانونية تبين لنا:

١ - ان الفقرة الاولى من المادة الثامنة المعدلة من قانون ديوان الموظفين نصت على ان تؤلف لجنة تسمى «لجنة انتقاء الموظفين» من رئيس ديوان الموظفين رئيساً ومن عضو من الموظفين يعينه مجلس الوزراء بضاف اليها وكيل الوزارة او مدير الدائرة ذات العلاقة في التعيين.

وان الفقرة الثانية منها نصت على ان هذه اللجنة مسؤولة عن انتقاء جميع موظفي الدولة لتعيينهم في الخدمة العامة باستثناء بعض الموظفين المعينة وظائفهم في هذه المادة.

وان الفقرة الثالثة منها اوجبت على اللجنة ان ترفع تنسيبها الى الوزير المختص لاقرار تعيين الشخص الذي يحضره من المرشحين الى الوظيفة الشاغرة ان كانت من الصنف الثاني، والى مجلس الوزراء ليقدر تعيين من يتجاوز من المرشحين الى الوظيفة الشاغرة ان كانت من الصنف الاول ... الخ.

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة التاسعة منه نصت على ان تؤلف في كل وزارة لجنة تسمى «لجنة ترفيع الموظفين» من وكيل الوزارة رئيساً ومن عضو يعينه الوزير المختص وعضو ينتدبه رئيس ديوان الموظفين من بين موظفي الديوان.

وان الفقرة الثانية منها نصت على ان هذه اللجنة تكون مسؤولة عن تنسيب الترفيع بين جميع موظفي الوزارة والدوائر المرتبطة بها باستثناء الترفيع الى الدرجتين الاولى والثانية.

وان الفقرة الثالثة اوجبت على اعضاء اللجنة ان يراعوا بكل دقة القواعد الرسومة في قوانين وانظمة الموظفين.

٣ - ان المادة ٢٤ من نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٤٩ نصت على انه يجوز ترفيع الموظف الى الدرجة التي تلي درجه اذا ثبتت قدرته بتوصية مدير الدائرة واكمل مدة لا تقل عن سنتين في كل من الدرجتين العاشرة والتاسعة وثلاث سنوات في الدرجة الثامنة والسابعة وستين في الصنف الاول ... الخ.

ومن هذه النصوص يبدو ان عبارة (كافة موظفي الدولة) الواردة في الفقرة الثانية من المادة التاسعة الباقية عن تنسيب الترفيع والعبارة المماثلة الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثامنة الباقية عن تنسيب التعيين قد وردتا بصيغة الاطلاق وهما بحسب مدلولهما اللفظي تنتظان جميع موظفي الدولة المصنفين وغير المصنفين.

غير اننا نرى ان في هذا القانون ما يفيد تقييد هذا الاطلاق وتخصيصه بموظفي الدولة المصنفين فقط وهذا التقييد يستفاد:

أ - من نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة المشار اليها التي بحث فقط عن موظفي الصنف الاول وموظفي الصنف الثاني ولم تعرض مطلقاً للموظفين غير المصنفين الامر الذي يدل على ان الموظفين المعنيين في هذا القانون هم الموظفون المصنفون ليس الا.

ب - من نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة المذكورة التي اوجبت على لجنة ترفيع الموظفين مراعاة القواعد الرسومة في انظمة الموظفين.

وبالرجوع الى نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٤٩ نجد ان المادة ٢٤ منه نصت على ان (الترفيع) يكون من درجة الى الدرجة التي تليها بمعنى ان الموظف المرشح للترفيع ينبغي ان يكون مصنفاً في احدى الدرجات المنصوص عليها في المادتين ٨ و ٩ من هذا النظام ولا جدال في ان الموظفين غير المصنفين لا يندرجون تحت هذه الدرجات، وعليه فان لفظة (الترفيع) بالمعنى المقصود في هذا النظام لا تنطبق على الحالة التي يرشح فيها موظف غير مصنف لوظيفة مصنفة.

ولهذا نرى ان ترشيح موظف غير مصنف لاشغال وظيفة مصنفة يعتبر تعييناً لا ترفيعاً ويخرج عن اختصاص لجنة ترفيع الموظفين المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون الموظفين، وتقرر تفسير هذه المادة على هذا الوجه.

صدر في ١٩٥٧/٣/١٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوق	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بمفسر القوانين	
لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	
شكري المنيدي	الياس خوري	موسى الساكت	علي مسمار	
رفاد الحسن				

هكذا من الأصل

قرار رقم (٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٥٧/٣/٧ رقم ١٨٧٢/٢/٣٤٢٢/٢ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٥٠ من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ما اذا كانت عبارة (سنة التقدير) التي يحق لوزير المالية ان يمارس صلاحياته خلالها او خلال سنتين بعد انتهائها تعني السنة التي تفرض الضريبة عنها او السنة التي يجري تقدير الضريبة في عضونها .

وبعد الاطلاع على كتاب وكيل رئيس الوزراء المؤرخ ٩٥٧/١/١٩ رقم ٥٤٠ وكتاب وزير المالية المؤرخ ٩٥٧/٣/٣ رقم ٢٧٣٠ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان المادة المطلوب تفسيرها تنص على انه (يجوز لوزير المالية او من ينوب عنه خلال سنة التقدير او خلال سنتين بعد انتهائها ان يطلب الضبط المتعلق بأية اجراءات اتخذها مأمور التقدير بموجب هذا القانون وان يجري او ان يوعز باجراء التحقيقات التي يستصوب اجراءها وان يصدر الاوامر التي يستصوبها بشأن تلك الاجراءات على ان تراعى في ذلك احكام هذا القانون . . الخ)

٢ - ان الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من هذا القانون نصت على ان عبارة (سنة التقدير) تعني مدة اثني عشر شهراً التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ وكل مدة تليها مؤلفة من اثني عشر شهراً .

٣ - ان المادة ٥ منه جاءت بنص يجعل عبارة (سنة التقدير) يفيد اعطاها نفس المعنى المعطى لها في المادة الثانية الآتية الذكر .

١ - ان المادة السادسة منه نصت على ان سنة التقدير هي التي تفرض الضريبة عنها .

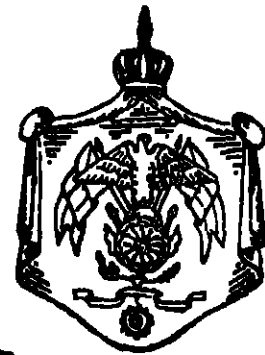
وعلى ضوء هذه النصوص فان عبارة (سنة التقدير) ايما وردت في هذا القانون انما تحمل نفس المعنى المشار اليه في المادة المذكورة ما لم ترد قرينة تدل على خلاف ذلك .

وحيث انه لا يوجد في القانون اية قرينة تدل على ان الشارع اراد ان يجعل لهذه العبارة الواردة في المادة ٥٠ المطلوب تفسيرها معنى آخر خلاف المعنى الذي ينطوي عليه التعريف المبين اعلاه . فاننا نرى انه لا يجوز ان تفسر بغير هذا المعنى .

ولذلك فان سنة التقدير المشار اليها في المادة ٥٠ المذكورة هي السنة التي تفرض الضريبة عنها وان وزير المالية لا يستطيع ممارسة صلاحيته المنصوص عليها في هذه المادة الا خلال هذه السنة او خلال سنتين بعد انتهائها . هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صادر في ١٧/٤/١٩٥٧

مندوب وزارة المالية	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوقي	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
رئاسة الوزراء	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
شكري المديني	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
علي مسمار	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

٨ شوال ١٣٧٦ الموافق ٨ أيار ١٩٥٧

عمان : الاربعاء

ملحق رقم (١) للعدد رقم ١٣٢٨ الصادر بتاريخ ٤ شوال سنة ١٣٧٦ الموافق ٤ أيار سنة ١٩٥٧ من الجريدة الرسمية

الفهرس

صحيحة	٤٢٠
الارادة ملكية سامية بفض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة	٤٢٠
الادوية	٤٢١-٤٢٠
الوظفون	٤٢٢
قرار الآثار رقم (٥) لسنة ١٩٥٧	٤٢٣
أمر دفاع صادر عن وزير الاقتصاد الوطني	٤٢٣
أمين العاصمة	٤٢٣
تطبيق قانون البلديات	٤٢٤
نقابات العمال	٤٢٤
الحامون	٤٢٤
الصيادلة	٤٢٥-٤٢٤
اعلان صادر عن وزارة المالية - الجمارك	٤٢٨-٤٢٦
الاعلانات	

مطبعة
الطبعة الثانية لسنة ١٩٥٧

هكذا من الأصل

فهرس النبيل سكر المملكة الأردنية الهاشمية

مقتضى الفقرة الأولى للمادة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بفرض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من ١٩٥٧/٤/٢٨

١٩٥٧/٤/٢٧

المستعين بن طرول

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

وزير الداخلية

فلاح المداحه

الاسم

صدرت الارادة الملكية السامية بما يلي :-

- ١ - الانعام على الزعيم السيد عزت حسن بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثانية .
- ٢ - الانعام على الزعيم الركن السيد فواز ماهر بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثانية .
- ٣ - الانعام على المقدم السيد جميل قعوار بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثالثة .

الموظفون

أ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن ما يلي :-

١ - اعادة تعيين السادة :-

- أ - سماحة الاستاذ عبد الامين الشقيطي قاضياً للقضاة .
- ب - السيد عبد المنعم الرطاعي سفيراً للاردن في واشنطن ومندوباً دائماً في هيئة الامم المتحدة .
- ج - السيد عبد المجيد مرعش وكيلاً لوزارة المواصلات (البرق والبريد) .

كل بدرجة وراتبه الذي كان يقاضاه .

٢ - نقل السيد عبد الوهاب المجالي من وظيفة مدير دائرة الجوازات العامة في وزارة الداخلية الى وظيفة مساعد مدير دائرة الاحصاءات العامة بدرجة وراتبه الحاليين .

٣ - نقل السيد عبد الحليم العباس من وظيفة وكيل وزارة الداخلية الى وظيفة مدير دائرة الجوازات بدرجة وراتبه الحاليين .

٤ - اعادة تعيين السيد احسان هاشم سفيراً في وزارة الخارجية في الدرجة والراتب الذي كان يقاضاه عند الاستغناء عن خدماته .

٥ - اعادة تعيين السيد سعد جمعه لوظيفة وكيل وزارة الداخلية بالدرجة والراتب الذي كان يقاضاه عند احالته على التقاعد .

٦ - اعادة تعيين السيد زهاء الدين الحمود لوظيفة وكيل وزارة الداخلية لشؤون البلديات بالدرجة والراتب المقرر في الموازنة الخاصة المصدقة .

٧ - تعتبر هذه الترتيبات من تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ .

ب - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة السيد محمد الطاهر متصرف لواء الخليل من الخدمة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧

ج - وافق معالي وزير المالية على ما يلي :

- ١ - ترفيع الكاتب السيد عبد الرحيم حسن العبوني الى الدرجة السابعة ليشغل وظيفة محاسب من ٥٧/٤/١
- ٢ - ترفيع الكاتب السيد سليم خليل الفري الى الدرجة السابعة ليشغل وظيفة محاسب من ٥٧/٤/١
- ٣ - ترفيع الكاتب السيد احمد محمد المغربي الى الدرجة الثامنة من ٥٧/٤/١
- ٤ - ترفيع الكاتب السيد شوقي الخيري الى الدرجة الثامنة من ٥٧/٤/١
- ٥ - ترفيع الكاتب السيد صبحي حسن الدجاني الى الدرجة الثامنة من ٥٧/٤/١
- ٦ - ترفيع الكاتب السيد ساري حمود نصير الى الدرجة التاسعة من ٥٧/٤/١
- ٧ - ترفيع الكاتب السيد ياسر حيدر الزاغة الى الدرجة التاسعة من ٥٧/٤/١
- ٨ - ترفيع الكاتب السيد فايف احمد حينه الى الدرجة التاسعة من ٥٧/٤/١
- ٩ - قبول استقالة السيد محمد عمران شفيق بدر من الخدمة من تاريخ ١٩٥٧/٤/١٧

د - قرر معالي وزير الشؤون الاجتماعية اعتبار تعيين السيد نعم عطا الله بقاعين لاغياً .

هـ - وافق معالي وزير الزراعة على قبول استقالة السيد محمد سليمان المهدي من الخدمة من تاريخ ١٩٥٧/٥/١

و - قرر معالي وزير التربية والتعليم ما يلي :-

- ١ - شطب اسم الانسة نعيمة يعقوب شاره من قائمة التعيينات .
- ٢ - اعتبار المعلم السيد سليم الاشقر فاقداً لوظيفته من تاريخ ١٩٥٧/٣/٣٠

هكذا من الأصل

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٥٧

قرار الآثار

صادر بمقتضى الفقرة السابعة من قانون الآثار القديمة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣

مادة ١ - يطلق على هذا القرار اسم قرار الآثار رقم (٥) لسنة ١٩٥٧ لتأسيس مجلس للإشراف على دراسة المخطوطات وصيانتها وطبعها ونشرها ويصبح نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ ٢٥ شباط سنة ١٩٥٧ وينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يتألف هذا المجلس على الوجه التالي :

رئيس بلدية القدس - رئيساً

مدير الآثار وأمين متحف القدس - أميناً للصندوق

مساعد مدير الآثار

مدير المدرسة الأميركية للأبحاث الشرقية في القدس

مدير مدرسة التوراة والآثار في القدس .

مادة ٣ - على هذا المجلس ان يتخذ كافة الترتيبات اللازمة لصيانة المخطوطات ودراستها وطبعها ونشرها .

مادة ٤ - تكون اعمال المجلس مقيدة بقانون الآثار والقرارات الصادرة بموجبه .

مادة ٥ - إذا اختلف الاعضاء ترفع القضية الى وزير التربية والتعليم للآثار ويكون حكمه نهائياً .

مادة ٦ - اهداف هذه اللجنة وصلاحياتها ثقافية .

مادة ٧ - يحق لهذا المجلس ان يطلب وان يلقى اعانات مادية ومعنوية غير مشروطة لخدمة غاياته الثقافية والعلمية وتودع امواله وحساباته في البنك الذي يوافق عليه وزير التربية والتعليم وتكون هذه الحسابات خاضعة لتدقيق ديوان المحاسبة .

مادة ٨ - يقدم هذا المجلس الى وزير التربية والتعليم بواسطة مدير الآثار تقريراً ربع سنوي عن اعماله .

مادة ٩ - على مدير الآثار ان يشرف على تنفيذ هذا القرار .

وزير التربية والتعليم - الآثار
لوزي الملقى

أمر دفاع

صادر عن وزير الاقتصاد الوطني

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ وبلاستناد للمادة (٥) من نفس النظام أمر بما يلي -

١ - يحظر على جميع النحامين وكل من يتعاطى ذبح المواشي ، ذبح الاغنام والماعز خلال أيام (الاربعاء والخميس والجمعة) من كل اسبوع .

٢ - يحظر ايضاً على اصحاب المطاعم وغيرهم من اصحاب الاماكن العامة بيع لحوم الاغنام والماعز خلال الايام الثلاثة المذكورة في البند (١) اعلاه سواء أ كانت هذه اللحوم طازجة أم مطبوخة أم مشوية .

٣ - يستثنى من هذا الحظر متمهدي الجيش والمستشفيات .

٤ - يعتبر هذا الأمر نافذاً اعتباراً من يوم الاربعاء الموافق ١٩٥٧/٥/٨

٥ - كل من يخالف احكام هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها بالمادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وزير الاقتصاد الوطني

خلوصي الخيري

=====

أمين العاصمة

قرر مجلس الوزراء بالاستناد الى المادة ٣٤ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، بدلالة المادة (٣) من قانون البلديات الاضافي رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٦ ، الموافقة على تعيين معالي السيد ضيف الله الحود امينا للعاصمة بالراتب المقرر في موازنة أمانة العاصمة اعتباراً من ١٩٥٧/٥/٥

=====

تطبيق قانون البلديات

لقد فاز السادة المذكورة اسماؤهم ادناه بعضوية مجلس بلدية الزرقاء بالتركية :

١ - السيد قاسم بولاد

٢ - السيد احمد محمد جعفر

٣ - السيد اسعد فرح عماري

٤ - السيد محمود محادين

٥ - السيد جميل مشحم

٦ - السيد سلامة الصويص

٧ - السيد ناصر الدقم

٨ - السيد عوده العقيل

٩ - السيد الحاج توفيق احمد

١٠ - السيد عبد الله مبارك

هكذا من الأصل

نقابات العمال

اعلان

عملاً بالسلطة المخولة الي بموجب المادة (٣٤) من قانون نقابات العمال رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ اعلن تسجيل النقابة التالية :-
« نقابة عمال وموظفي مستشفى اوغستا فكتوريا » في القدس وذلك اعتباراً من تاريخ ١٧ آذار سنة ١٩٥٧.

مسجل نقابات العمال
غالب عرفات

المحامون

لقد دفع كل من الشيخ راشد عبد الرحمن القاسمي والشيخ فوزي القيسي والشيخ رشاد رشيد الحلواني رسم
الحماية الشرعية لعام ١٩٥٧/١٩٥٨.

الصيدلة

صرحت وزارة الصحة للصيدلي السيد اسامه اتامي السوري الجنسية بتعاطي مهنة الصيدلة في المملكة الاردنية الهاشمية.

اعلان

صادر عن وزارة المالية — الجمارك

تعلم وزارة المالية — الجمارك ان البضائع المينة ادناه قد مضى على وجودها في مستودعات جمرک العقبة اكثر
من المدة المقررة دون ان يسحبها اصحابها ، لهذا وعملاً بالمادة (٣١) من قانون الجمارك والمكوس لعام ١٩٢٦ فان
هذه البضائع ستباع بالمراد العلني اذا لم يطالب بها اصحابها خلال شهر واحد من تاريخ نشر هذا الاعلان في
الجريدة الرسمية .

كشفت البضائع الغير مطاب بها والمحفوظة في مستودع جمرک العقبة لغاية ١٠/٤/٥٧ والتي مضى على وجودها
اكثر من ستة اشهر .

المحتويات	صاحب البضاعة	الطرود			نوعها
		ماركتها	وزنها	عددتها	
زيت	بلا	A. K. M.		٤	برميل
سكر ناعم شيكي	بلا		٢٧٨٨	٣١	شوالان
راديو غير صالح	»	E 119257E	فيليبس رقم	١	راديو
كسكيتات ولوازم السيارات	»	J. JANABI J.		١	كروتونه
صابون تواليت	»	A. H. K.		٢	»
»	»	M. G.		١	»
»	»	NO. MARK		١	»
»	»	N. V. H. JADDAH		١	»
»	»	I. RI. K, No. 917		١	قطع حديد
»	»	P. P. No. 8240		١	صندوق
»	»	IPN. No. 410		١	»
»	»		كودير	٢	اطار كاوتشوك
»	»		زميركات سيارات عدد ١٠	١	رطه
»	»		بلا	١	كروتونه
»	»	W. 744 D.		٢	كروتونه
»	»	تنقص محتوياتها ستة قطع		١	»
»	»	HABBAS		١	»
»	»	A. S. T.		١	»
»	»	AAESA & ASR		١	صندوق
»	»	ابو زيد ونزال		٦	صندوق ١ تنكه
»	»	B1 ELECTRA		١	صندوق
»	»	E. A. A.		١٦	كروتونه
»	»	MISS. ADEL DAFEH		١	كروتونه
»	»	F. M. S.		١	صندوق
»	»	سيني		١	»
»	»	للاسر		١	برميل

هكذا من الاعمال

الاعلانات

اعلانات صادرة بمقتضى قانونه تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته

* تعلن شركة مصانع الالياف الاردنية المسجلة في وزارة العدلية والمنشور عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٥٧ تاريخ ١٩٥٦/١/١٦ عن ادخالها التعديلات التالية على نظامها وبياناتها : —

- ١ — انضمام السيدين حسين عبد الحميد الصالحي (اردني) ومحمد حسني عاشور (اردني)
- ٢ — زيادة رأسمالها ١٢٠٠ دينار بحيث يصبح مجموع رأس المال ٣٠٠٠ دينار
- ٣ — يضاف الى اعمال الشركة صناعة قفف عصير الزيتون .
- ٤ — حصص الشركة تصبح كما يلي : ثلاثة اسهم للسيد عبدالرحمن العامري ، سهمين للسيد اديب عبدالرحمن العامري ، خمسة اسهم للسيد سعد الدين حمام ، خمسة اسهم للسيد حسين عبد الحميد الصالحي وخمسة اسهم للسيد محمد حسني عاشور وبذلك يكون مجموع الاسهم عشرين سها .
- ٥ — يدير اعمال الشركة ويوقع عنها اي من الشركاء منفردا وتوقيعه ملزم للشركة .

=====

* تعلن الشركة العربية للباصات المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٣/١١/٣ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١١٦٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٣ ، انسحاب شركة اسماعيل البليبي وشركاه المعلن عنها في الجريدة الرسمية في الملحق رقم (١) للعدد ١٣١٧ الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢ ، ولقد باعت الشركة المذكورة حصتها وجميع حقوقها والتزاماتها للسيد عز الدين امين جويحمان ، ولم يبق للشركة المذكورة اي علاقة بشركة الباصات والتقليبات العربية المحدودة اعتباراً من ١٩٥٧/٤/١ .

=====

* لقد سجلت في هذا اليوم التاسع من شهر نيسان سنة ١٩٥٧ الشركة المسماة بالشركة (السورية الاردنية المتحدة) وفقاً للبيانات التالية :

اسم الشركة : الشركة السورية الاردنية المتحدة .
اسماء الشركاء : شركة ميداني وبدين السورية المتحدة والمثلة بالسيد بن جميل الميداني وجورج بن ظاهر بدين فريها ابولا ، وعبد القادر محمد طاش فريها ثانيا .
رأسمال الشركة : (٥٠٠) خمسة آلاف دينار اردني .
المفوضون بحول شؤون الشركة : الفريقان مجتمعان .
والتوقيع عنها :
تاريخ ابداء الشركة وانحلالها :
فألت الشركة :

اعتباراً من تسجيلها في وزارة العدلية ولمدة ثلاث سنوات
تعاطي التجارة والوكالات والقيام بالتعهدات والالتزامات .

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٥٧ الشركة المسماة بشركة (بهجت الحمصي وشركاه) وفقاً للبيانات التالية : —

اسماء الشركاء : السيد بهجت الحمصي - اردني ، السيد محمد بهجت الحمصي - اردني
اسم الشركة : بهجت الحمصي وشركاه
المركز الرئيسي : عمان - ويجوز إنشاء فرع أو فروع لها داخل المملكة وخارجها .
المفوضون بحول شؤون الشركة : السيد بهجت الحمصي منفرداً أو الشركاء مجتمعين .
والتوقيع عنها :
ابداء الشركة وانحلالها :
فألت الشركة :
رأسمال الشركة :
١/١١/١٩٥٥ ، والى اجل غير مسمى
استيراد جميع اصناف بضاعة المانيفا تورة والانتاج بها ، وعقد صفقات البيع والشراء لهذه الاصناف من البضاعة .
(٨٠٠٠) دينار اردني .

=====

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن عشر من شهر نيسان سنة ١٩٥٧ الشركة المسماة شركة الشرق الاوسط للتجارة والوكالات ، وفقاً للبيانات التالية : —

اسم الشركة : شركة الشرق الاوسط للتجارة والوكالات لأصحابها صليبا وشركاه
اسماء الشركاء : متري جورج صليبا ، عادل عمرو ، هاشم الشريجي
المركز الرئيسي : عمان ، ويجوز إنشاء فرع أو فروع لها داخل المملكة وخارجها .
رأس المال : الف دينار اردني
المفوضون بحول شؤون الشركة : الشركاء مجتمعين ومنفردين وفق النظام الداخلي لشركة .
والتوقيع باسمها :
تاريخ ابداء الشركة وانحلالها :
فألت الشركة :
ابداء من ١/٤/١٩٥٧ ، والى اجل غير مسمى .
تعاطي اعمال التجارة والقومسيون والحصول على وكالات القبارك

=====

خلاصة حكم

صادرة من محكمة بداية جزاء عمان

اسم المشتكى : الحق العام
اسم الظنين : توفيق يوسف الناطوري سائق تكسي مجهول محل الإقامة
نوع الجرم : احتيال
لبت بالادلة الواردة مجازرة الظنين لارتكابه الجرم المسند اليه لذلك تقرر في ١٠/٤/١٩٥٦ الحكم بحبس مدة ثلاثة اشهر وتفرغه خمسة دنانير والرسوم دينار وسبعماية فلس حكماً غنياً قابلاً للاعتراض

هكذا من الأصل